

الدعوة إلى المعروف .. بالمنكر

ليست المرة الأولى ولا الأخيرة، التي ستضطر فيها هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلى (الترقيع) لتبرير كوارث وأخطاء بعض أعضائها المنفلتين، والمتمردين حتى على تنظيمات الهيئة نفسها، وعلى توجيهات رؤسائها، وليست المرة الأولى ولا الأخيرة، التي سنسمع فيها عبارات مثل: (أخطاء فردية) و(سيتم اتخاذ الإجراء المناسب)، وليست المرة الأولى ولا الأخيرة التي سينجو فيها المعتدي ويتم التشهير بالضحية ومعاقبته.

وليست المرة الأولى ولا الأخيرة، التي سيتناول فيها المجتمع قضايا الهيئة بشيء من الغضب والاحتقان بين طرفين، أحدهما يرى أن تصرفات الهيئة لم تعد لائقة بإنسان هذا القرن ومدنيته وحقوقه وحرياته، وأن ما تقوم به يمكن إسناده ببساطة إلى الجهات الأمنية المتخصصة والمدربة، وأن الأمر (بالمعروف) في وادٍ وتصرفات وأساليب بعض أفرادها في وادٍ آخر، وأن الحكمة والموعظة الحسنة يراها بعض هؤلاء غير مجدية، وأنه لا بد من استبدالها بـ(التشبيح والبلطجة الحسنة)، وبين الطرف الآخر الذي يرى أن الهيئة جهاز مقدس لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وأن من ينتقده أو يعاديه إنما هو منافق زنديق فاجر كافر ملحد فاسد مفسد خبيث علماني ليبرالي ديوث له تجربة سابقة مؤلمة مع الهيئة معاد للإسلام والمسلمين إلخ إلخ .

لقد كتبنا سابقاً عن أن المسألة لم تعد دفاعاً منطقياً مدعوماً بالحجج والبراهين المقنعة من المدافعين عن وجود الهيئة وأهميتها وضرورتها، بل أصبحت حرباً شعواء شرسة يشنها هؤلاء ضد كل مخالف، لأنهم لا يمكن أن يقبلوا التفريط

في (السلطة) التي بأيديهم، والتي يتحكمون بها في رقاب الناس باسم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأن المسألة أصبحت بالنسبة لهم مسألة وجود وبقاء، بعد أن اشتد عليهم خناق المجتمع نظير أخطائهم، وبدلاً من العودة للحق وتقديم الاعتذار للمجتمع ومراجعة النفس وتصحيح الأخطاء، ذهب هؤلاء إلى أسلوب المكابرة والتحدي والتهديد والوعيد وعض الأصابع، و(يا أنا يا أنتم)، وأصبحوا يتبارون في ارتكاب الحماقات والإساءة للناس أكثر وأكثر، بعد أن جربوا مرة ومرتين وثلاثاً وألفاً، فوجدوا أن لا حسيب ولا رقيب ولا رادع .

هؤلاء المنفلتون جلدوا الناس وسحلوهم وقتلوهم في الشوارع باسم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولأجل سماع الموسيقى فقط من بعض المغدورين، وليست الأمثلة عنا ببعيد، فهل سمعتم بقتل أحدهم قصاصاً أو تحميله الدية أو سجنه حتى؟!

وهنا يبرز السؤال الأهم : من يحمي هؤلاء من المحاسبة؟!

هل هي الفتاوى التي تمنع محاسبة (المحتسب)، وتقبل شهادته دون تزكية، وتمنحه حصانة أكثر من حصانة القاضي، بل وتمنحه حسنة الاجتهاد مع الخطأ، رغم أن بعضهم من أصحاب السوابق؟!

أم أنها الأنظمة التي تعامله كموظف حكومي عادي، وترى أن أخطاءه التي تذهب الأرواح وتمتهن الحريات وتكشف العورات، مجرد أخطاء إدارية وحوادث عمل، ويحاسب عليها فقط بإحدى العقوبات الإدارية الخمس التي تضمَّنَّها نظام تأديب الموظفين؟!

أم أنه القضاء الذي اعتبر الرأس ليس بمقتل؟!

هؤلاء المنفلتون باسم الدعوة إلى الله هتكوا ستر الناس، وشهروا بهم، بل إن البعض شمت بمن ابتلي وضحك ملء شذقيه طرباً وفرحاً بمصيبته، بل وأكثر من هذا ذهبوا إلى الإغراء والإغواء ونصب الكمائن وتلفيق التهم، ولقد عرض هؤلاء حياة النساء خاصة للقتل من قبل ذويهن، أو الهجر والتبرؤ منهن، أو العنوسة كأقل

ضرر، ليس لأنهن ارتكبن فاحشة (مبينة)، لا والله، بل لأن بعضهن وضعت المكياب
وذهبت للسوق فقط، ووصل بهم الحال إلى تسحيبهن في الشوارع باسم (الله)
وباسم (الإسلام) وباسم (الدعوة) وباسم (الأمر بالمعروف) وباسم (حماية
الأعراض)، فأى عرض بقي لمن سحلتها وفضحتها أمام الناس لكي تحميه؟!
وأى فعل أكبر سيرتكبه بعض هؤلاء لو كانت السلطة الحقيقية بأيديهم؟!
والسؤال، أو التساؤل المشروع الأبرز والأهم الذي ينبغي طرحه ولا بد من
معرفة إجابته بعد أن رأينا عينات من هؤلاء لا تهمهم توجيهات الهيئة ولا
تنظيماتها: (ماذا يتم في الغرف المغلقة بمراكز الهيئة من قبل هؤلاء المنفلتين
بعد أن يتم القبض على امرأة وتكون في موقف ضعيف جداً وخوف شديد من
الفضيحة؟!).

هذا السؤال موجه لرئيس الهيئة قبل غيره، ألا يمكن لمن ضرب بتعليمات
وأنظمة الهيئة عرض الحائط في الشارع وأمام الناس أن يرمي بها في الغرف
المغلقة؟!

ماذا يجري مع بنات المسلمين هناك من قبل أمثال هؤلاء؟!
أخيراً، لماذا كل هذه النصائح من قبل الناس، وبعضهم محامين، للفتاة
المسحولة في الرياض مؤخراً بأن تصمت وتختفي ولا تحاول المطالبة بحقها من
الهيئة؟!

ولماذا كل هذا الخوف والرعب من الناس على مستقبل الشاب الذي قام
بإنقاذ تلك الفتاة من براثن عضو الهيئة؟!

ما التفسير المنطقي لهذا؟!

هل جهاز الهيئة فوق القانون وأعضاؤه فوق المحاسبة؟!
أترك لكم الإجابة.